[١]
تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، **وبعد**:

أصل هذه الدراسة كان ورقة مقدمة إلى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي[١] بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بناءً على رغبة المركز في إعداد مذكرة تدريسية حول التمويل الإسلامي. تُركز هذه الدراسة على مفاهيم التمويل الإسلامي المتعلقة بقضايا التمويل، وإن كانت لا تنفك عن علاقة بالجوانب الأخرى من علم الاقتصاد.

وقد أُعدت الدراسة لمن يضطلعون بتدريس التمويل الإسلامي، من أساتذة الجامعات والمحاضرين والمدرسين في هذا المجال. ولهذا فهي تفترض أن القارئ له إلمام كاف

(١) تحول المركز إلى «معهد الاقتصاد الإسلامي» في ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

بأساسيات التمويل الإسلامي وفقه المعاملات، ويمكنه الرجوع للمصادر القديمة والمعاصرة لمراجعة الفروع والجزئيات المختلفة. وبناءً على ذلك اقتصرَت الدراسة على الأصول، كما اقتصرت على المعالم الأساسية والمنهجية لعلم التمويل الإسلامي. وإلا فالمادة متوفرة ولله الحمد في مصادر كثيرة، قديمة ومعاصرة.

علم التمويل الإسلامي:

أي: كتابة في علم التمويل الإسلامي يجب أن تهدف في النهاية إلى بيان الفرق بين البيع والربا الذي نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فبيان هذا الفرق وحكمة التشريع في التمييز بينهما تمثل جوهر التمويل الإسلامي، وعليها تقوم عامة الأحكام والضوابط الشرعية للمبادلات.

وكما سيرى القارىء الكريم، فإن العلماء على مر العصور أبدعوا في ذكر العديد من الفروق والمقارنات بين الأمرين. لكن المحاولة التي تسعى إليها هذه الدراسة هي انتظام هذه المعاني ضمن إطار منهجي لأصول وقواعد المبادلات، مع الربط بينها وبين المعاني الاقتصادية المعاصرة.

تكامل الاقتصاد الإسلامي:

بالإضافة إلى البيع، فإن القرآن الكريم قارن بين الربا والصدقة في السورة نفسها في قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي

ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. ولهذا فإن نظرية التمويل الإسلامي لا يمكن أن تكتمل إلا بدراسة النشاط غير الربحي وعلاقته بالتمويل. فالاقتصاد الإسلامي نظام يحقق التوازن بين النشاط الربحي وغير الربحي، ومن المتعذر فهم التمويل الإسلامي على حقيقته دون إدراك أهمية هذا التوازن في النشاط الاقتصادي.

وإذا كان كذلك فإنه من غير الممكن في الاقتصاد الإسلامي الفصل بين الاقتصاد والتمويل. فالتمويل في النظام الإسلامي لا ينفك عن النشاط الاقتصادي، ولا يمكن دراسة نظرية التمويل الإسلامي إلا في إطار ينتظم الأمرين. لكن هذه الدراسة لا تتناول من النشاط الاقتصادي إلا ما هو وثيق الصلة بجوانب التمويل، دون الدخول في تفاصيل أو فروع تشتت القارئ أو تخرج الدراسة عن هدفها الأساسي.

خطة مادة التمويل الإسلامي:

بناء على ما سبق يمكن ترتيب مادة التمويل الإسلامي إجمالاً على ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول**: أصول التمويل الإسلامي، وهي نوعان:
  - **الأول**: يتعلق بالنشاط غير الربحي، وأبرز أصوله الزكاة.
  - **الثاني**: يتعلق بالنشاط الربحي، والأصل الكلي لهذا القسم هو تحريم أكل المال بالباطل. وينتظم هذا الأصل نوعين من الأصول:

- أصول تنظم النشاط الاقتصادي من الجوانب الأخلاقية والسلوكية، ومن أبرزها تحريم الإسراف والاحتكار.
- أصول تنظم النشاط الاقتصادي على مستوى العقود، وأهمها تحريم الربا وتحريم الغرر.

• **القسم الثاني**: ضوابط المبادلات في التمويل الإسلامي، وتشمل المنهيات الشرعية:

- ربح ما لم يضمن.
- البيع قبل القبض.
- بيع ما ليس عندك.
- بيعتان في بيعة.
- سلف وبيع.

• **القسم الثالث**: صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، كالمرابحة، والسلم، والإجارة، والاستصناع، ونحوها. ويتم عرض هذه الصيغ ومناقشتها في ضوء الأصول والضوابط السابقة.

ويقتصر هذا المدخل على القسم الأول، بحسب ما سمح به الوقت، على أمل أن ييسر المولى بفضله وكرمه إتمام بقية الأقسام.

الفئة المستهدفة:

هناك فئتان من حيث المبدأ ممن يهتم بدراسة التمويل الإسلامي: أصحاب التخصصات المالية والاقتصادية من جهة،

وأصحاب التخصصات الشرعية والقانونية من جهة أخرى. ولكل فئة ما يناسبها من طريقة العرض وأسلوب الاستدلال ونوع التفاصيل التي يتم مناقشتها، وإن كانت النتيجة يجب أن تكون في النهاية واحدة. هذه الدراسة موجهة إلى حد كبير إلى الفئة الأولى. والغالب أن هذه الفئة تملك حداً أدنى من الإلمام بمبادئ الاقتصاد والتمويل التقليدي، وفي ضوء هذه الخلفية يتم عرض ومناقشة مبادئ التمويل الإسلامي. لكن الدراسة تعطي قدراً وافراً من العناية بالجوانب الشرعية، ولذلك لم تغفل المهتمين من الفئة الثانية.

وإجمالاً فإن الدراسة تخاطب القارئ المثقف الذي يطمح إلى فهم متوازن للتمويل الإسلامي، يتناول الأصول الشرعية في مجال المال والاقتصاد برؤية اقتصادية معاصرة.

شكر واعتذار...

عُرضت هذه الدراسة أولاً في الاجتماع العاشر لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي الذي نظمه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (معهد الاقتصاد الإسلامي حالياً)، وذلك يوم الثلاثاء، ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ ـ ١٥ مارس ٢٠١١م.

وقد أفدتُ كثيراً من المناقشات والملاحظات التي أبداها أصحاب الفضيلة والأساتذة والخبراء المشاركون في الاجتماع، سواء كتابياً أو شفهياً. كما أفدتُ من الجهد الذي بذله الأساتذة من أعضاء المركز في تصحيح النسخة الأولى. فللجميع مني

جزيل الشكر والدعاء، ومن الله تعالى عظيم الأجر والثناء. وفي ضوء هذه الملاحظات تم مراجعة الورقة وتسليمها للمركز في جمادى الأولى ١٤٣٢هـ ـ أبريل ٢٠١١م.

ولما رغبت الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ومركزُ نماء للبحوث والدراسات، مشكورَين، في نشر الدراسة، أجريت عدداً من التعديلات والإضافات أملاً في إثراء المادة ومزيد إيضاحها. وأرجو أن يعذر القارئ الكريم إذا رأى شيئاً من النقص والخلل، الذي لا يخلو منه عمل بشري. كما أرجو ألا يبخل بأي ملاحظات أو استدراكات يراها مناسبة.

ولا يفوتني هنا أن أشكر أسرتي الغالية التي ضحّت، ولا تزال، من أجلي، ولولا فضل الله تعالى بذلك لما أمكن إتمام هذا العمل. والله سبحانه المسؤول العفوَ والعونَ والتوفيقَ، وهو تعالى الهادي للصواب، وله الحمد والشكر أولاً وآخراً.

سامي بن إبراهيم السويلم
جدة، ١٢ ربيع الأول ١٤٣٤هـ
٢٤ يناير ٢٠١٣م
sami.suwailem@gmail.com